

ظاهرة
الافتراض القرائي للقرآن الكريم
في
ضوء الصنعة النحوية

أ.د. صالح كاظم عجيل

بسم الله الرحمن الرحيم

افتراض القراءة ليس قراءةً ، ولا هو تكثيرٌ للقراءات ؛ لأنَّ القراءةَ روايةٌ وثبتت ، وإنما وسيلة من وسائل دراسة العربية واستقصائها ، فقد اتخذ النحويون المهتمون بالشأن القرآني من تعدد القراءات وسيلة لتقليب أوجه العربية بطريقة الافتراض ، وليست القراءات تطبيقاتٍ لأوجه العربية ، وإنما أوجه العربية مصداق وواقع ممثّل في القراءات القرآنية بوصفها مصدرا سماعيا من مصادر استقراءها ، من هنا انطلقت فكرة البحث استقصاء لقواعد العربية من طريق ظاهرة الافتراض القرآني.

طبيعة العنوان (ظاهرة الافتراض القرآني للقرآن الكريم في ضوء الصنعة النحوية) فرض على الباحث منهجية معينة وهي تتبع افتراض القراءة في ضوء صناعة النحويين ، أي أصولهم النحوية من سماع وقياس ، وتركت الأصول الأخرى للخلاف الواقع في الأخذ بها وعدمه ، فضلاً عن أن المفترضين أكثر ما اقتصروا على الأصليين المذكورين في تدبر العربية وأساليبها ، فقسّم البحث على مبحثين تسبقهما المقدمة والتمهيد وتلحقهما النتائج.

أما المقدمة فكانت لفكرة البحث ومنهجيته ومصادره.

أما التمهيد فتناولت فيه ظاهرة الافتراض بوصفها منهجا لدراسة العربية وتأريخها ، وروادها ، والدافع إليها ، وحدودها ، وإمكانية تقليدها.

أما البحث الأول فكان من نصيب الأصل النحوي الأول وهو السماع وانتخبت أربع مسائل افتراضية في ضوئه.

أما المبحث الثاني فكان للأصل الثاني القياس وانتخبت ثلاث مسائل افتراضية ، وأخيراً قائمة النتائج لأهم ما توصل إليه البحث .
أما المصادر فكتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه والاحتجاج للقراءات وكتب النحو التراثية.

التمهيد

لكل علم أصوله ، وأصول النحو: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، اتفق النحويون على الأولين واختلفوا في الآخرين ، الأصل الأول هو أهم الأصول بوساطته جمعوا اللغة أولاً ، ومن ثم استقرت قواعدها ، وهو على أنواع : القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي ، وكلام العرب شعرا ونثرا ، هذه هي مصادر اللغة السماعية ، اتفقوا على المصدر الأول واختلفوا في الثاني والثالث واتفقوا على الرابع ولكنهم اختلفوا في الأخير على زمان الكلام العربي ومكانه المحتج به ، وليس من شأن البحث تفصيل القول في مصادر السماع.
المصدر السماعي الثاني القراءات القرآنية هو المنطلق الأساس لفكرة البحث ومنه انبثقت ظاهرة الافتراض ، فضلا عن القراءات الواقعة فعلا ؛ فهي موضع البحث وعنايته أيضا.

كان ثقافة العلماء القدماء والمتأخرون - في الأعم الأغلب - موسوعية فنراهم نحويين ولغويين وفقهاء وقراء ومتكلمين ومفسرين ومحدثين وأدباء ، وربما تركوا آثارا في هذه التخصصات كلها ، وربما نلمس ثقافتهم الموسوعية في مؤلف واحد ، وخير من مثلهم من القدماء في الوصف المتقدم الخليل والكسائي ومن المتأخرين الزمخشري وغيرهم كثر .

حاول المفسرون وأصحاب كتب معاني القرآن وإعرابه - وهم نحويون - أن يتجروا في تناولهم للنصين: القرآني والقرائي فقلبوا وجوهه المسبوكة سبكا اعجازيا -

وهو تجرؤ محمود ومقبول- والغاية منه استقصاء أوجه العربية واستقراؤها لا غير ، وقد اتخذوا من تعدد القراءات منفذا لهذا الافتراض ، فهم يدركون جيدا أنه ليس من حق أحد أن يقلب أو يغير حركة أو حرفا أو كلمة في كلام الله إلا إذا كانت قراءة مسندة إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله- فنراهم في افتراضهم يستعملون عبارة (لو أن قارئاً قرأ) فقد فُيد الافتراض ب(لو) كانت قراءة وبعبارة احترازية أكثر احتياطا وهي (لو كان في غير القرآن لجاز) وغيرها من الأساليب ، سنفصل فيها - إن شاء الله - .

ومما تجدر الإشارة إليه أن طائفة من القراءات المفترضة بالكيفية المتقدمة هي قراءات واقعة فعلا بعضها من السبعة وبعضها الآخر من العشرة وبعضها من الأربعة عشر والشاذة لم يذكر المفترض أنها قراءة لأسباب ستأتي في موضعها ولكن الأغلب أن افتراضاتهم ليست قراءة وإنما هي وجوه العربية المتنوعة في أساليبها. والرائد الأول لهذه الفكرة - فكرة الافتراض- هو سيبويه ت(١٨٠هـ) فقد رصدت له أكثر من أربعة افتراضات^(١) ، ولكنه لم يتوسع في القضية وسنبحث أسبابها - إن شاء الله - .

وأما الرائد الموطد لهذه الظاهرة والمكثّر فيها فهو الفراء ت(٢٠٧هـ) في كتابه الشهير معاني القرآن وهذه الكثرة كوّنت ظاهرة في معانيه ، وأصبح له مقلدون ، ومنهم الزجاج ت(٣١١هـ) ، والنحاس ت(٣٣٨هـ) ، وابن جني ت(٣٩٢هـ) ، والطوسي ت(٤٦٠هـ) ، والزمخشري ت(٥٣٨هـ) ، والطبرسي ت(٥٤٨هـ) ، وأبو حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ) وغيرهم .

ولا أظن أن مفسرا يتناول في تفسيره قراءاتٍ وبحوثا نحوية إلا وقد افترض أو ذكر افتراضا أو تابع مفترضا ، ولعل اشتهار هذه الظاهرة في كتب التفسير ، ومعاني القرآن وكتب الاحتجاج للقراءات ، دفع الباحث الى أن يُطلق الافتراض في العنوان ولم يقيد بالاختصار على كتاب معين ولم يحدد زمنا معيناً للظاهرة ؛ ليتسنى

(١). ينظر: الكتاب : ٦٣/٢ ، ٦٤ ، و ١٢٧/٣ ، ١٣٣ .

لنا معرفة تأريخها ، وروادها ، ودوافعها ، وحدودها ، وهل يمكن للمعاصرين أن يفترضوا في ضوءها ؟.

أما تأريخها فقد تقدم أن سيبويه يعدّ رائد فكرة الافتراض - في حدود ما اطلعت عليه - وقد انتخبت مسألتين من جهوده الافتراضية ، ولعل السبب في قلة افتراضه المتقدم قضيتان :

إحداهما : أن الأمثلة القليلة والإشارات المقتضبة والومضات المتناثرة تتفق دائما مع الشذرات الأولى والإبداع المبكرة في بناء الظواهر والنظريات العلمية.

والأخرى : أن كتابه كتاب لغوي ونحوي لم يعن بالقرآن بالدرجة الأولى ، ويعلم أهل الاختصاص أن المصدر الرابع كلام العرب ولا سيما الشعر له موقع الصدارة في استقراء لغة العرب وبناء القواعد وخير دليل على ذلك الشواهد الألف بيت وخمسون في كتاب سيبويه ولا أظنه وجه عنايته إلى نصف هذا العدد من آيات القرآن الكريم والقول نفسه يقال على المؤلفات اللغوية والنحوية التي جاءت بعده.

وأما قول علماء أصول النحو: إن القرآن مصدر العربية الأول فهي الحقيقة ولكنه قول نظري والواقع العملي أن الشعر هو المصدر الأول ، هذا السبب دفع سيبويه وأصحاب المؤلفات النحوية المتخصصة إلى قلة الافتراض القرائي.

أما الكتب التي تُعنى بالقرآن الكريم تفسيراً ومعاني وقراءة وإعراباً وأصحابها فقد أكثروا من الافتراض القرائي ولا سيما الفراء الذي توسع في الظاهرة توسعا ربما يبدو مفرطاً - ولكنه نعم الإفراط - فالافتراض يستدعي تناول كلام الله تفسيراً لاستنباط حكم شرعي ، وقراءة طلباً لأدائه ، وإعراباً سعياً إلى تحليل تراكيبه ، ومعاني بحثاً عن دلالة ما ، فقد عمدوا إلى الافتراض القرائي ؛ لأن مؤلفاتهم قرآنية ، وتناول النص القرآني يسوّغ للباحثين القرآنيين المتخصصين في اللغة والنحو أن يفترضوا لاستقصاء كلام الفصحاء وهدفهم الغايات المتقدمة سلفاً.

خلاصة قلة الافتراض القرائي في كتب اللغة والنحو ولا سيما كتاب سيبويه أنها كتب تنظير لغوي واجراء مشفوعة بشواهد متنوعة ، القرآن الكريم احدها ، أما كتب معاني القرآن وتفسيره وإعرابه فكتب تطبيق مباشر يكون كلام الله شاهداً لغويًا

وشرعياً ، فطبيعة النوع الثاني من التأليف يقتضي الافتراض أكثر من كتب اللغة والنحو ؛ لأنَّ المؤلف بني على أساس النص القرآني.

أما الغاية أو الدافع فيمكن أن نجعل من اعتراض أحد الباحثين المعاصرين على توسع الفراء في توجيه القراءات المختلفة وأنه لا بدَّ من أن يقيد النطق في حدود اللهجة العربية^(٢) مدخلاً لتناول دافع الافتراض.

نقول للباحث المعاصر: إنَّ مؤاخذتك على الفراء بالتوسع في توجيه القراءات - والافتراض جزء من هذا التوسع - مؤاخذة غير مسوَّغة إطلاقاً ؛ لأنَّ كتابه معاني القرآن الذي كثر فيه الافتراض إنما هو تفسير لغوي حاول الفراء بوساطته أن يستقصى كلام العرب بوجوهه المختلفة مع تأكيد هذه الوجوه إن كانت لهجة لقبيلة ما أو قياساً شاذاً أو سماعاً مطرداً ، وقد ذكرنا فيما تقدم أن كتابه وأمثاله كتب القول إنها تطبيقية ومحورها النص القرآني ولولا هذا التوسع ومنه الافتراض لما استطاع أن يرسى ملامح الدرس الكوفي وهو كتاب الكوفيين الأول في اللغة والنحو وليس لهم غيره قروناً ، فالتوسع في توجيه القراءات وافتراضها وتقليب وجوه العربية لم يكن ترفاً عقلياً ، وإنما منهج استقرائي لنطق الفصحاء ، فضلاً عن أن الباحث المعترض يرى ضرورة أن يلتزم الفراء بحدود اللهجة العربية ، أسأله متى خرج الفراء عن لغة العرب ليلتزم بها ؟.

خلاصة دافع الافتراض هو استقصاء أساليب العرب في نطقها - وهذا هدف اللغويين وغايتهم - وهذه الفكرة ودوافعها النبيلة يدفعني إلى أن أتعجل في ذكر ثلاث نتائج في هذا التمهيد:

١. بفكرة الافتراض هذه أسس الفراء ومقلدوه منهجاً استقرائياً لاستقصاء لغة العرب.
٢. فكرتهم هذه كانت وسيلة للمشاركة في بناء قواعد العربية أولاً ، وأرسى الفراء بها جزءاً من ملامح الدرس الكوفي ثانياً .
٣. يعدّ الفراء ومقلدوه من أوائل العلماء الذين جعلوا القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر اللغة على نحو التنفيذ العملي ، وتقديمه على سائر المصادر ، بل هو

(٢) . ينظر : اللهجات والقراءات ، د. عبد الغفار : ٩٩ .

المنطلق لقواعد العربية في وقت كان الشعر هو المصدر الأول عند أقرانهم من اللغويين والنحويين ، بل كانت القواعد تعرض على القرآن وليس العكس.

أما حدود ظاهرة الافتراض وإمكانية افتراض المعاصرين فحدود مقيدة بسور عصور الاحتجاج في تقليب وجوه العربية في ضوء النص القرآني والقرائي فلا نتجاوز أساليبهم في الزمان والمكان المحددين ، فلم يكن المفترضون يقبلون ألفاظ القرآن الكريم وحركاته الإعرابية على أنه معيار يحق لأي شخص أن يفترض كما يشاء ؛ لأنهم يعون جيدا أنه صادر عن الذات الإلهية المقدسة بطريق التواتر الذي لا يأتيه الشك وأن قراءته رواية وثبتت ، قال الطبري:(غير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية ؛ لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عن قبلهم)^(٣). هذا إذا أريد تطبيق العربية على القرآن الكريم أما إذا أريد استقصاء كلام العرب من طريق النص القرآني فلا ضير في ذلك ، وإنما لجؤوا إلى مثل هذا الأسلوب لغاية علمية نبيلة في ذاتها متخذين من ضوابط البحث العلمي الاستقرائي - التي وضعتها المؤسسة اللغوية المتشددة في الأخذ والسماع- طريقا لا يحدون عنه ، فضلا عن الثقافة الموسوعية في علوم القرآن والقراءات التي أضحت حصنا منيعا يلجأ إليها المفترض في التعامل مع النص القرآني فيبدو - والله اعلم- جواز إمكانية المعاصرين من الافتراض متى ما توافرت ضوابط البحث العلمي وأدواته على أن تكون الدوافع المذكورة نفسها فكما جاز للمتقدمين يجوز للمعاصرين مع اتحاد الغاية وتوافر القدرة ، ولا سيما إذا ذكرنا بأن القرآن معين لا ينضب ولم يُفَرط فيه من شيء.

(٣) . جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: ١٤٦/٢٢.

منهج المفترضين

- يتبع المفترضون في تناول أساليب العرب طرائق عدة في عرض افتراضاتهم منها ، لو قرئت ... لكان صواباً^(٤) ، ولو قرأ ... لكان جيداً^(٥) ، ولو كانت ... كان جائزاً^(٦) ، ولو قرئت... لكان وجهاً^(٧) ، ونصبه أو رفعه جائز في العربية^(٨) ، ولو قرئت... كان حسناً^(٩).

(٤) . ينظر: جامع البيان :١٥٧/٧ و ١٤١/١٦ والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي :٣٩١/٧ و ٥٢/١١ وزاد المسير ، ابن الجوزي :٢١٦/٣ والتفسير الكبير ، الرازي : ١٤٧/١١ و ١٢/٣٢ و ٢٤/٢٢ و ٦/٢٧ و ٢٩٩/٢ و ٤٧/٣ تفسير:البحر المحيط ، أبو حيان : ٤٧/٣

(٥) . ينظر: الكتاب :٦٣/٢ ، ٦٤ ، و ١٢٧/٣ و إعراب القرآن ، النحاس : ٧٣/٥ .

(٦) . ينظر: المحرر الوجيز : ابن عطية :٤٦٢/٤ و الجامع لأحكام القرآن :٢٠٣/٣ والتبيان ، الطوسي :٤٨١/١ وإملاء ما من به الرحمن ، العكبري :٢٣٥/١ و ١٠٩/٢ و لسان العرب ، ابن منظور : ٣٤١/١ وروح المعاني ، اللوسي : ١٧١/١١ .

- أنهم يفترضون قراءة يريدون بها وجهها من وجوه العربية وبعد ذلك يستدركون أن فلانا القارئ قرأ بها^(١٠) .
- يفترضون قراءات كثيرة والحقيقة أنها مقروءة ولم يصرحوا بالقراءة^(١١) .
- نجدهم في مواضع يقيدون الافتراض بعبارة (لو قرئ في غير القرآن... لكان جائزاً)^(١٢) .
- تبين أن العربية غاية الافتراض فنراهم يقررون في منهجهم بعد الافتراض قواعد لأساليب العربية ، قال الفراء بعد افتراض: (وكل موضع صلحت "ليس" منه موضع "لا" فلك أن ترفع الفعل الذي بعد "لا" وتتصبه)^(١٣) .
- يصرحون في افتراضاتهم أن الافتراض جائز في النحو ولكن لا يقرأ به ، قال ابن خالويه: (ويجوز في النحو مالك يوم الدين بالرفع ... ولا يقرأ به لأن القراءة سنة متبعة)^(١٤) وقد يصرحون أنه يسير على قواعد النحو العربي ،

(٧) . ينظر: معاني القرآن ، الفراء : ١٦٨/٣ وجامع البيان : ١٩٤/٢٦ و الحجة في القراءات السبع ، بن خالويه: ٩١/١ ، ١٩١ ، والكشاف ، الزمخشري : ٥٣٠/٤ والجامع لأحكام القرآن: ١٧٤/٦ .

(٨) . ينظر: جامع البيان : ٣٧٣/٣ و ٢٠١/٤ والجامع لأحكام القرآن : ٦٣/٩ وروح المعاني : ٣٩/٢ .

(٩) . ينظر: الكتاب ، سيبويه : ١٢٧/٣ وأضواء البيان ، الشنقيطي : ٢٤/١٢ .

(١٠) . ينظر: معاني القرآن ، الفراء : ٤٧/٣ .

(١١) . المصدر نفسه : ٢٣٧/١ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٨٩ ، و ١١/٢ ، ١٩ .

(١٢) . معاني القرآن: ١٢١/١ ومجمع البيان ، الطبرسي : ٥٧/١ .

(١٣) . معاني القرآن : ٢٤٨/١ .

(١٤) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه : ٣٥ .

قال الطبري: (ولو نصب العفو ثم جعل ماذا بمعنى يسألونك ماذا ينفقون قل ينفقون العفو ... كان صوابا صحيحا في العربية) (١٥) .

- قد يفترضون قراءة يصرحون أنها ليست قراءة ولكنه وجه يقع في الشعر^١ .
- نراهم في طائفة من افتراضاتهم يؤكدون أن ما افترضوه لم يُقرأ به وهي قراءة ، قال الفراء: (ولو قرأ قارئ " ويدخلكم " جزما لكان وجهها ... ولم

يقرأ به أحد)^٢ . والحقيقة أنها قراءة إبراهيم بن أبي عبلة^٣ .

- لا يجزمون في مواضع من افتراضاتهم بعدم القراءة ، بل يذكرونها بعبارات تدل على أنها غير مقروءة في حدود اطلاعهم بطريقة (لم اسمعها من قارئ)^٤ . و (لا نعلم قارئاً قرأ بها)^٥ ولا أظن أن ذلك يعدّ مأخذا عليهم ونقصا في سعة اطلاعهم ؛ لأن القراء بالعشرات وهم منتشرون في الأمصار الإسلامية ، فمن أين أن يسمعوها القراءات كلها ؟ .

- أما أهم ما يمكن أن يرصد في منهجهم الافتراضي هو إيرادهم الأدلة على صحة افتراض القراءة على سمة لغة العرب وهذه الأدلة هي التي بنيت على أساسها خطة البحث فقد تكون أدلة سماعية: قرآن كريم أو قراءة أو كلام العرب شعرا ونثرا وقد تكون أدلة قياسية ومما تجدر الإشارة إليه أنهم

(١٥) . جامع البيان : ٣٦٨/٢ .

١ . ينظر: معاني القرآن : ١٢١/١ .

٢ . المصدر نفسه: ١٦٨/٣ .

٣ . ينظر :الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/١٨ .

٤ . معاني القرآن : ٧٨/٢ ، ١٧٣ ، ٢١٦ ، ٣٠٢ .

٥ . المصدر نفسه : ٣٨٠/١ .

يسترسلون في ذكر أكثر من دليل سماعي فقد يكون شعرا ونثرا ، او قرآنا وشعرا ، أو شعرا وقراءة ، وقد يكون دليلا قياسيا يُعضد بسماع مما اضطر الباحث إلى أن يجمع أكثر من مصدر سماعي في مسألة واحدة لعدم إمكانية فصل المسألة أو تجزئتها وفقا للمنهجية المتبعة في البحث ، ولعله لزاما أن أذكر أنني لم ارصد حديثا نبويا جعلوه دليلا على افتراض ما ، ولعله نقص في استقرائي للظاهرة ، ويمكن أن يكون مصداقا لخلافهم في قبول الحديث النبوي بوصفه دليلا سماعيا من أدلة الصناعة النحوية .

المبحث الأول

الافتراض القرآني في ضوء السماع

• السماع قرآنا وشعراً.

• السماع قراءةً.

• السماع شعراً.

• السماع شعرا ونثراً.

أولاً : السماع قرآنا وشعراً.

افترض الفراء قراءة لفظة "غشاوة" في قوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)^٦ "غِشَاوَةٌ" بالنصب^٧.

القراء جميعهم قرأوا رفعا ولم يقرأ أحد بالنصب سوى ما نقله الفراء أن المفضل الضبي زعم أن عاصما قرأها نصبا^٨ ، وتابع أصحاب كتب القراءات الفراء في نقل الرواية^٩ ، وعدت قراءة شاذة^{١٠} .

^٦ . البقرة : ٧ .

^٧ . معاني القرآن : ١٣/١ .

^٨ . ينظر : المصدر نفسه : ١٣/١ .

قال الفراء: (انقطع معنى الختم عند قوله "وَعَلَى سَمْعِهِمْ" ورفعت
"الغشاوة" بـ"على" ولو نصبها بإضمار جعل لكان صواباً)^{١١}.

الظاهر من قول الفراء: إن نصبها له وجه في العربية ، وقد عَضِدَ افتراضه
لقراءة النصب بنظير قرآني ، ظهر فيه الفعل المقدر "جعل" وفي سياقه لفظة
"غشاوة" في قوله تعالى: (أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَّمَ عَلَى
سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً)^{١٢}.

ومما يؤكد أن الفراء لا يريد أن يفترض قراءة من أجل القراءة ، وإنما أراد أن
يبين أوجه كلام العرب وطرقهم وأساليبهم ، والقرآن أفصح مصدر جاء بلغتهم ،
فحاول أن يقلب ألفاظه على سمتهم فنراه يؤكد وجه قراءة النصب بقول شاعر فصيح
بعد أن رصد ظاهرة الإضمار الأسلوبية في لغة العرب وعدّه إضماراً حسناً سوّغه
السياق ، قال: (وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويبدل أوله على آخره
كقولك قد أصاب فلان المال ، فبنى الدورَ والعيبدَ والإماءَ واللباسَ الحسن فقد ترى
البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب ، ولكنه من صفات
اليسار فحسن الإضمار ... وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم وأنشدني بعض بني
أسد يصف فرسه: عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)^{١٣}.

^٩ . ينظر : كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد : ١٤٠-١٤١ وكتاب معاني القراءات ، أبو منصور
الأزهري : ٤٠.

^{١٠} . ينظر : مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي : ١٢٩/١.

^{١١} . معاني القرآن : ١٣/١.

^{١٢} . الجاثية : ٢٣.

^{١٣} . معاني القرآن : ١٣/١-١٤.

وقد تابع الفراء في افتراض قراءة للنصب صاحب معاني القرآن وإعرابه ، قال
(والنصب جائز في النحو)^{١٤}.

أما توجيه قراءة النصب المفترضة فبثلاثة أوجه:

الأول: أن ينصبها بإضمار "جعل" وهو توجيه الفراء المتقدم ذكره ؛ لأن الختم انقطع
عند قوله: "وَعَلَى سَمْعِهِمْ" فاحتاج السياق إلى تقدير مناسب للمعنى ، يستقيم معه
النصب .

الثاني: أن يحملها على ختم كأنه قال وختم على أبصارهم بغشاوة فحذف حرف الجر
ووصل الفعل فنصبها ، وقد ضعف هذا الوجه الشيخ الطبرسي لأنه لا يحسن الفصل
بين حرف العطف والمعطوف به وهو جائز في الشعر^{١٥}.

الثالث: أن تكون "غشاوة" اسماً وُضع موضع المصدر الملاقي لـ"ختم" في المعنى ؛
الختم والتغشية يشتركان في معنى الستر كأنه قيل "وختم التغشية" على سبيل التأكيد
فهو من باب "قعدت جلوساً" وتكون قلوبهم وسمعهم وإبصارهم مختوما عليها مغشاة
١٦ .

ويبدو لي أن الوجه الثاني مردود ؛ لأن حذف حرف الجر قياساً لا يكون الا
مع "إنَّ وأنَّ" وما عداهما يحفظ ولا يقاس عليه ، ولم يرد حذف الجار مع "ختم"
فبقي وجهها ضعيفا ، أما الوجه الثالث فلا يخلو من تكلف ولا سيما اذا قلنا : ختم
تغطية ، فبقي الوجه الأول هو الأقوى يسنده في ذلك النظير القرآني في سورة
الجاثية الذي احتج به الفراء فقد قدر الفعل "جعل" حين ظهر في النظير وفي سياقه
القرائن اللفظية الآتية (ختم ، سمعه ، قلبه ، بصره ، غشاوة) فبين الآيتين مناسبة
لفظية وسياقية كبيرة دفعتة الى افتراضه المتقدم.

ثانياً: السماع قراءةً.

^{١٤} معاني القرآن وإعرابه ، للباقولي المنسوب خطأ للزجاج : ٨١/١ .

^{١٥} . ينظر : مجمع البيان : ١٢٩/١ .

^{١٦} . ينظر : اللباب ، ابن عادل الدمشقي : ٣٢٢/١ .

القراءات القرآنية المصدر الثاني في أدلة الصناعة النحوية وهي رافد من روافد النحويين في التقعيد من حيث بناء القواعد أو تقويمها أو تضعيفها ، فأثر القراءات في النحو العربي أشهر من أن يذكر في سطور.

القراءات المقروءة واقعا بوصفها دليلا سماعيا كان لها الأثر الفاعل في افتراض غيرها وجعلها طريقا لاستقراء العربية واستيضاح دلالاتها المتعددة.

افتراض الفراء - وتبعه المفسرون-^{١٧} أن لفظة " دَعَوَاهُمْ " المنصوبة في قوله تعالى: (فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنَاهُ إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ)^{١٨} مرفوعةً بكان^{١٩}.

والحق أن الاختلاف في توجيه الآية الكريمة اختلاف نحوي وليس قرائياً ولم يقرأ قارئ بالرفع أو النصب وإنما افترضها النحويون نصباً ودليلهم نظائر قرآنية ، ورفعا ودليلهم نظائر قرائية والأخيرة هي محور البحث ، والسبب في عدم ظهور الاختلاف القرائي أن معمولي كان في الآية الكريمة مما لا تظهر عليهما الإعراب ، فأولهما مقصور والحركة مقدرة والثاني جملة وموضعها في محل.

قال الفراء:(الدعوى في موضع نصب لكان ومرفوع كان قوله: "إِلَّا أَنْ قَالُوا" فإنه في موضع رفع وهو الوجه في أكثر القرآن ... ولو جعلت الدعوى مرفوعة و"أن" في موضع نصب كان صواباً)^{٢٠}.

ودليل من ذهب الى أن الدعوى خبر كان منصوب تقدّم على الاسم نظائر قرآنية منها قوله تعالى: (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا فِي النَّارِ)^{٢١} وقوله تعالى: (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)^{٢٢} وقد صرح الفراء في نصه بأنه الوجه الأكثر في القرآن.

^{١٧} . ينظر: التفسير الكبير : ١٤ / ٢١ والجامع لإحكام القرآن : ١٦٤ / ٧.

^{١٨} . الأعراف : ٥.

^{١٩} . ينظر: معاني القرآن: ٣٧٢ / ١.

^{٢٠} . المصدر نفسه: ١ / ٣٧٢.

أما دليل من افتراض أن "دَعَوَاهُمْ" اسم كان فنظائر قرائية ، قال الفراء في افتراضه الرفع للمقصور: (كما قال الله تبارك وتعالى^{٢٣}: "لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا")^{٢٤} .
استشهد القرطبي بقراءة أخرى فضلا عن القراءة المذكورة ، قال:
(ويجوز أن تكون الدعوى رفعا و " أَنْ تُؤَلُّوا" نصبا كقوله تعالى: " لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا"
" ، وقوله تعالى: " ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّؤَى أَنْ كَذَّبُوا"^{٢٥} ، برفع عاقبة)^{٢٦} ، وهي قراءة الحرميين وأبي عمرو^{٢٧} .

الذي يلاحظ على النظائر القرائية أن الحركة الإعرابية الضمة قد ظهرت على أواخرهما ؛ لأنهما اسماء مفردة فدلّ على جواز رفع الاسم المقصور بالضمة المقدرّة بدلالة نظائره المرفوعة بالضمة الظاهرة ولعله زيادة في الفائدة أن نضيف نظائر قرآنية وقرائية تؤيد صحة الافتراض ، أما القرآنية فقوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِئْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)^{٢٨} برفع الفتنة وهي قراءة المصحف حفص عن عاصم وابن كثير وابن عامر^{٢٩} ، ونصبها قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم^{٣٠} .

^{٢١} .الحشر: ١٧.

^{٢٢} .الجاثية: ٢٥.

^{٢٣} .البقرة: ١٧٧.

^{٢٤} . معاني القرآن: ١/٣٧٢.

^{٢٥} .الروم: ١٠.

^{٢٦} . الجامع لأحكام القرآن: ٧/١٦٤.

^{٢٧} .ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧/١٦٠ وروح المعاني: ٢٤/٢١.

^{٢٨} . الانعام: ٢٣.

^{٢٩} .ينظر: زاد المسير ، ابن الجوزي: ٣/١٦.

^{٣٠} .المصدر نفسه: ٣/١٦.

أما النظائر القرائية فقراءة (مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)^{٣١} برفع الحجة وهي قراءة الحسن وعمر بن عبيد وابن عامر^{٣٢} ، وقراءة (وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا)^{٣٣} برفع الجواب وهي قراءة الأعمش^{٣٤}.

أما التوجيه النحوي لقراءة الرفع المفترضة فـ"دَعَوَاهُمْ" اسم كان وقوله: "إِلَّا أَنْ قَالُوا" خبرها والعكس توجيه قراءة النصب ، وهذا التوجيه يصلح للقراءات النظائر "حُجَّتُهُمْ" و "جَوَابُ قَوْمِهِ" والنظير القرآني "فِيْنَهُمْ". أما حجة من رفع "دَعَوَاهُمْ" ونظائرها فيمكن أن نستقرها على النحو الآتي:

١. إنَّ الاسم والخبر في القراءات المتقدمة قد اجتمعا في التعريف وتكافأ في كون أحدهما اسما والآخر خبرا كما تتكافأ النكرتان^{٣٥} ، وتقديم الاسم على الخبر أولى لأنه الأصل.

٢. اسم ليس مشبه بالفاعل وخبرها بالمفعول والفاعل يلي الفعل أولى من المفعول^{٣٦}.

٣. الاحتجاج بقراءة ابن مسعود (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُوَلُّوا) والباء تدخل في خبر ليس^{٣٧}.

٣١ . الجاثية : ٢٥ .

٣٢ ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤٩/٨ وروح المعاني: ١٥٤/٢٥ .

٣٣ . الاعراف : ٨٢ .

٣٤ . ينظر : الكشاف : ٣٧٩/٣ .

٣٥ . ينظر : زاد المسير : ١٧٨/١ والتفسير الكبير : ٣٢/٥ .

٣٦ . ينظر : التفسير الكبير : ٣٢/٥ .

٤. إذا كان أحد معمولي باب كان وأخواتها مركبا من أن المصدرية وفعلها كان المتكلم بالخيار في الم معمول الآخر بين أن يرفعه وأن ينصبه وشأن اسم ليس أن يكون هو الجدير بكونه مبتدأ به^{٣٨}.

٥. إنَّ الاسم والخبر اذا كانا معرفتين وإعرابهما غير ظاهر لا يجوز تقديم أحدهما على الآخر فيتعين الأول^{٣٩}.

٦. توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل في العربية وقد منعه بعضهم^{٤٠}.

٧. حجة أقرب الى دلالة رفع "الْبُرِّ" وهي أن البرَّ أمر مشهور معروف لأهل الأديان مرغوب للجميع فإذا جعل مبتدأ في حالة النفي أصغت الأسماع الى الخبر^{٤١} ، ويمكن أن تحمل هذه الدلالة المقامية على قوله تعالى "فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ" ففي سياقها النفي والدعاء او الادعاء معروف ومشهور فتتوق الأسماع الى الخبر.

رد الزجاج على من جعل الدعوى اسم كان مرفوعا بأنها لو كانت كذلك فلا بدَّ من تأنيث الفعل الناقص (فما كانت دعواهم) فلما قال (كان) من غير تاء التأنيث دلَّ على أنَّ الدعوى في موضع نصب^{٤٢} ، وبذلك نرى

^{٣٧}. المصدر نفسه: ٣٢/٥.

^{٣٨}. ينظر: التحرير والتنوير ، ابن عاشور: ١٠٩/٢.

^{٣٩}. ينظر: روح المعاني: ٨٠/٨-٨١.

^{٤٠}. ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤/٢.

^{٤١}. ينظر : التحرير والتنوير: ١٠٩/١.

^{٤٢}. ينظر: التفسير الكبير: ٢١/١٤.

الزجاج قد رجح الرأي الآخر وهو نصب الدعوى ، وقد رد الرازي ت(٦٠٦هـ) رأي الزجاج بأن الدعوى يجوز فيها التذكير فتقول : كان دعواه باطلا وباطلة^{٤٣} ، يتضح لنا من ردّ الرازي أنه يميل الى رفع الدعوى ونصب المصدر المؤول .

خلاصة القول نجد أن ما افترضه الفراء من رفع " دَعْوَاهُمْ" له نظائر تؤيده وله تخريجات نحوية بعضها قائم على استقراء أساليب العرب في كلامهم ، وبعضها الآخر قائم على حجج عقلية غالبا ما يلجأ اليها النحويون ومنها رتبة العمل والمعمول والقياس في العمل وغيرها.

ثالثاً : السماع شعراً

النعته المنقطع من أساليب العربية التي تؤدي أغراضا بلاغية من شأنها أن تستدعي انتباه المتلقي وتأكيد أهمية المقطوع من السياق الإعرابي وقد يكون الغرض مدحا أو ذما أو ترحما أو تخصيصا أو إيضاحا أو غيرها.

يقطع النعت المرفوع نصبا ، ويقطع المنصوب رفعاً ويقطع المجرور رفعا ونصبا ولا يقطع الجر من سياق الرفع أو النصب ، وقد كان للقراءات وافتراضها نصيبها من الظاهرة الأسلوبية ، ولا سيما عند الرعيل الأول من علماء العربية ، إذ تناول سيبويه قوله تعالى: (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)^{٤٤} وفي الباب نفسه تناول قوله تعالى: (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي

^{٤٣} .المصدر نفسه: ٢١/١٤.

^{٤٤} . النساء: ١٦٢.

الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ
وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ^{٤٥}.

بعد أن أورد القولين الكريمين وجعلهما شاهدين على قطع المنعوت نصباً
للمدح والتعظيم افترض لكل منهما الرفع قراءة جريا على السياق القرآني المتصل ،
قال في نصب المقيمين: (فلو كان كله رفعا كان جيدا)^{٤٦}. وقال في نصب
الصابرين : (ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا ولو ابتدأته فرفعته على
الابتداء كان جيدا كما ابتدأت في قوله "وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ"^{٤٧} .

افتراضه للمقيمين رفعا هي قراءة واقعة لسعيد بن جبير وعمرو بن عبيد
والجحدري وعيسى بن عمر ومالك بن دينار وابي عمرو^{٤٨} ، وافترضه للصابرين رفعا
هي قراءة واقعة أيضا للحسن والأعمش ويعقوب^{٤٩} .

دليل سيبويه على إثبات هذه الظاهرة في لغة الفصحاء هو المصدر الثالث
من مصادر الصنعة النحوية والمصدر الاول واقعا وهو الشعر العربي ، وقد كان
لهذه الظاهرة نصيبها من الشعر أكثر من غيرها ، قال:(ونظير هذا النصب من
الشعر قول الخرنق :

لا يبعَدَنَّ قومي الذي همُ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُرِّ
النازِلين بكل مُعْتَرِكٍ والطيبون معاقدَ الأزْرِ
فرفعُ الطيبين كرفعِ المؤتئين .

ومثل هذا في هذا الابتداء قول ابن خياط العُكلي:

^{٤٥} . البقرة: ١٧٧.

^{٤٦} . الكتاب: ٦٢/٢.

^{٤٧} . المصدر نفسه: ٦٢/٢.

^{٤٨} . ينظر : المحرر الوجيز: ١٣٥/٢.

^{٤٩} . ينظر : الجامع لأحكام القرآن: ٢٤٠/٢ وفتح القدير: ١٧٣/١.

وكل قوم أطاعوا أمرَ مُرشدِهم إلا تُميراً اطاعت أمرَ غاويها
الظاعنين ولما يُظعنوا أحداً والقائلون لمن دار نُخلِّيها

... وإن شئتَ أُجريتَ هذا كَلِّه على الاسم الأول ، وإن شئتَ ابتدأته جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء ، كل هذا جائز في هذين البيتين وما أشبههما، كلُّ ذلك واسع)°.

يبدو من قول سيبويه ودليله أنها ظاهرة واقعة في لغة الفصحاء ومن مواطن البلاغة ، نقل الرازي وابو حيان ت(٧٤٥هـ) عن ابي علي الفارسي ت(٣٧٧هـ) أنه قال: (إذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح والذم ، والأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها ، لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول ، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل ، لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام ، وضروب من البيان ، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً أو جملة واحدة)°١

أما الوجه الواحد او الجملة الواحدة باتحاد الإعراب - بحسب تعبير ابي علي الفارسي- فهو توجيه القراءة التي افتراضها سيبويه ، فإما أن ترد رفعه المفترض على أوله المرفوع او نستأنف الكلام ابتداء ، والكلام نفسه في توجيه الأبيات المتقدمة .

أما التوجيه النحوي لقراءة المصحف المشهورة (والمُقيمين)

(والمُصَابِرِينَ) فالاختلاف بين النحويين طويل ومتشعب ، كانت الآيتان الكريمتان من شواهد الصنعة في الاختلاف بين الكوفة والبصرة في جواز العطف على الضمير المجرور وعدمه والقطع قبل تمام الخبر °٢ ، ولعل أرجح الآراء التي قيلت في نصبها هو القطع على المدح وفيه تسليط الضوء على إقامة الصلاة وهي عمود

°٠ . الكتاب : ٦٤/٢ .

°١ . التفسير الكبير : ٣٩/٥ وتفسير البحر المحيط: ١٠/٢ .

°٢ . ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابو البركات الانباري : ٤٦٨، ٤٧١/٢ .

الدين في الآية الأولى وقطع الكلام عند الصبر نظرا لفضله وأهميته في الشدة في الآية الثانية والله العالم بحقائق الأمور.

رابعاً: السماع شعرا ونثرا.

"إنَّ" أم لبابها في توكيد الكلام ، ولها وأخواتها إحكام فصّلت في كتب النحو ومن أحكامها التي عقد لها باب وكان لها أثر في المعنى فتح همزتها وكسرها وما لهما من دلالة في سياق الكلام.

نقل سيبويه أنه سأل الخليل عن قوله جلّ ذكره: (وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ)^{٥٣}. فأجابه عن حذف اللام وكأنه قال ولأن هذه أمتكم ونظيرها في ذلك قوله تعالى: (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ)^{٥٤} فلو حذف اللام من إيلاف لكانت منصوبة كما أن حذف اللام من أنَّ يُوجب فتحها^{٥٥}.

استرسل سيبويه ينقل لنا شيئاً من جهد الخليل القرآني لنظير آخر ، وهو قوله تعالى : (وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^{٥٦} على أنها بمنزلة " وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً " والمعنى ولأن المساجد لله^{٥٧}.

افترض سيبويه قراءتين بكسر همزة "أَنَّ" في الآيتين المتقدمتين ، قال : (ولو قرأوها "إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً" كان جيدا... ولو قرئت "وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ" كان حسناً)^{٥٨}.

^{٥٣} .المؤمنون : ٥٢.

^{٥٤} .قريش : ١.

^{٥٥} . ينظر: الكتاب : ٣/ ١٢٧.

^{٥٦} .الجن : ١٨.

^{٥٧} . ينظر: الكتاب : ٣/ ١٢٧.

^{٥٨} .المصدر نفسه : ٣/ ١٢٧.

فكسر همزة "إنَّ" في افتراض سيبويه للآية الأولى هي قراءة المصحف المشهورة وحمزة والكسائي^{٥٩} ، وفتح همزة إنَّ التي سأل عنها سيبويه هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو^{٦٠} ، والظاهر أن قراءة الفتح هي المشهورة من وجهة نظر سيبويه بدليل أنه وصفها قرآنا وليس قراءة ، قال سألتُ الخليل عن قوله جل ذكره ولم يسأله عن قراءتها.

أما الآية الأخرى ففتح همزة أنَّ قراءة المصحف والجمهور ، وكسرُها وفقاً لافتراض سيبويه قراءة ابن هرمز وطلحة^{٦١} ، والقراء الكوفيين عامة^{٦٢}.

دليل سيبويه في افتراضه للقراءتين هو السماع : شعرا ونثرا وتمثيلا مصنوعا ، أما الشعر فقول الفرزدق ، قال : (واعلم أن هذا البيت ينشد على وجهين على إرادة اللام ، وعلى الابتداء ، قال الفرزدق.

منعت تميماً منك أني أنا ابنها ... وشاعرها المعروف عند المواسم)^{٦٣}.

أما النثر فسمع قولين ، قال: (وسمعنا من العرب من يقول: إنني أنا ابنها.

وتقول: لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك ، وإن شئت قلت أنَّ ...) ^{٦٤}.

أما التمثيل فقوله في وجهين: (تقول: جئتكَ أنك تريد المعروف ، إنَّما أراد: جئتكَ لأنك تريد المعروف ... لو قلت: جئتكَ إنَّك تحب المعروف ، مبتدأً كان جيداً) ^{٦٥}.

^{٥٩} . ينظر : زاد المسير : ٤٧٨/٥ .

^{٦٠} . ينظر : زاد المسير : ٤٧٨/٥ وروح المعاني : ٤١/١٨ .

^{٦١} . ينظر : تفسير البحر المحيط : ٣٤٥/٨ .

^{٦٢} . ينظر : جامع البيان : ٢٩/١٨ .

^{٦٣} . الكتاب : ١٢٨/٣ .

^{٦٤} . المصدر نفسه : ١٢٨/٣ .

^{٦٥} . المصدر نفسه : ١٢٧/٣ .

اما التوجيه النحوي للآية الاولى وفقا للقراءتين فتح الهمزة وكسرها فعلى بثلاثة
أوجه لقراءة الفتح وهي على النحو الآتي:

أولها: أنها على حذف اللام أي ؛ لأن هذه أمتكم فلما حذف حرف الجر صار
خلافاً^{٦٦} ، وهو رأي الخليل وسيبويه المتقدم ذكره .

الثاني: أن في الكلام حذفاً تقديره واعلموا او واحفظوا أن هذه أمتكم^{٦٧} ، وهو رأي
الفراء نقله عنه المفسرون^{٦٨} ، ولم أجده في معانيه .

الثالث : انها معطوفة على "ما" في قوله تعالى: (إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ)^{٦٩} أي بما
تعملون وبأن هذه أمتكم^{٧٠} .

وثلاثة أوجه أيضا لقراءة الفتح في الآية الثانية: الوجه الأول والثاني منها ،
هما ما قيل في الوجهين الأولين انفسهما من قراءة الآية الأولى .

أما الوجه الثالث فعلى أن (أَنَّ) المفتوحة ومعمولها في محل رفع نائب فاعل
^{٧١} لقوله تعالى: (أَوْحِيَ إِلَيَّ)^{٧٢} .

أما كسر همزة "إِنَّ" في قراءة الآيتين مدار البحث فعلى الابتداء وهو رأي
سيبويه^{٧٣} ، وقيل على الاستئناف^{٧٤} ، والظاهر أن الطبري المفسر يفرق بين الابتداء

٦٦ . ينظر: الكشاف: ١٩٣/٣ والمحرر الوجيز: ١٤٦/٤ .

٦٧ . ينظر: جامع البيان: ٢٩/١٨ وفتح القدير: ٤٨٦/٣ .

٦٨ . ينظر : المحرر الوجيز: ١٤٦/٤ والجامع لأحكام القرآن: ١٢٩/١٢ .

٦٩ . المؤمنون: ٥١ .

٧٠ . ينظر: جامع البيان: ٢٩/١٨ .

٧١ . ينظر : المحرر الوجيز: ٣٧٥/٥ .

٧٢ . الجن: ١ .

٧٣ . ينظر: الكتاب: ١٢٧/٣ .

٧٤ . ينظر: جامع البيان: ٢٩/١٨ والكشاف: ١٩٣/٣ .

والاستئناف وقد صوّب الابتداء فيها ، قال: (وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفيين بالكسر... على الاستئناف ، والكسر في ذلك عندي على الابتداء هو الصواب ؛ لأن الخبر من الله عن قيله لعيسى: (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ) مبتدأ، فقلوه: (وَإِنْ هَذِهِ) مردود عليه عطا به عليه ، فكان معنى الكلام: وقلنا لعيسى: يا أيها الرسل كلوا من الطيبات، وقلنا: وإن هذه أمتكم أمة واحدة)^{٧٥}.

ويبدو لي أن الرأي الراجح في فتح همزة أن في الآيتين هو رأي الخليل وسيبويه ؛ لأن السببية يرجحها السياق القرآني ، فلا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله ؛ ولأن هذه أمتكم أمة واحدة فاتقوني . ولعله زيادة في الفائدة أن أذكر افتراضا آخر يبقى في المورد نفسه فتح همزة أن وكسرها.

افترض ابن جني قراءة الحرف المخفف "أن" في قوله تعالى: (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^{٧٦} "إن" مكسورة الهمزة مشددة النون ، قال: (ولو قرأ قارئ: إن الحمد لله بكسر الهمزة على الحكاية التي للفظ بعينه لكان جائزا ولكن لا يقدم على ذلك إلا أن يرد به أثر ، وإن كان في العربية سائغا)^{٧٧}.
قراءة (أن) المخففة المفتوحة الهمزة هي قراءة المصحف وقرأ ابن محيصن وبلال بن ابي بردة ويعقوب^{٧٨} ، وعكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر وابو حيوة بفتح الهمزة وتشديد النون (أن)^{٧٩}.

^{٧٥} . جامع البيان : ٢٩/١٨ .

^{٧٦} . يونس : ١٠ .

^{٧٧} . المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : ٤٢٨/١ .

^{٧٨} . المصدر نفسه : ٤٢٨/١ .

^{٧٩} . ينظر : تفسير البحر المحيط : ١٣٢/٥ .

أما قراءة كسر الهمزة وتشديد النون فهو افتراض ابن جني لها ، لم أجد قارئاً قرأ بها في حدود ما أطلعت عليه.

هناك فرق دلالي في حكاية القول بكسر الهمزة وحكايته بفتحها ، قال سيبويه: (وتقول: أول ما أقول أني أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله ، وأن في موضعه وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله)^{٨٠}.

قد يحكى أيضا في غير موضع (إن) ولكن بإيراد المحكي على إعرابه ، قال المبرد: (ألا ترى أن من يقول إذا قلت له: رأيت زيدا : من زيدا ؟ إنما أراد أن يحكي ما قلت ليعلم أنه إنما يسأل عن زيد الذي ذكرته)^{٨١}.

هذه الدلالة ذكرها ابن جني لفتح الهمزة وافتراضه بكسرها (وإذا فتح فقال : أن الحمد لله ، فلم يحك بعينه ... فليس هذا على حكاية ما سمع لفظا ... وإن كسر فقال: إن الحمد لله ، فهو مؤدٍ لنفس اللفظ وحاكٍ له البتة)^{٨٢}.

ومن استقراء هذه الشواهد القرآنية والقرائية وغيرها من أدلة الصناعة النحوية وضع لنا النحويون أحكام فتح همزة (ان) وكسرها وما لها من أثر في الدلالة النحوية.

^{٨٠} . الكتاب : ١٤٣/٣ .

^{٨١} . المقتضب : ٢٥٦/٤ .

^{٨٢} . المحتسب : ٤٢٨/١ - ٤٢٩ .

المبحث الثاني

الافتراض القرائي في ضوء القياس النحوي

• القياس في العمل.

• قياس الشبه.

• القياس في الترتيب وعدمه.

أولاً : القياس في العمل.

العامل النحويّ نظرية تعليمية ، استطاع العلماء بوساطتها أن يضعوا للمتعلمين ضوابط لأوضاع الكلمة المختلفة: المرفوعة والمنصوبة والمجرورة والمجزومة ، فوضعوا له أحكاماً عدة كان بعضها مدار اختلاف بين النحويين. وصارت هذه النظرية من الثوابت التي لا تتفك عن عقول النحويين ، فقد توسعوا فيها وحكّموها في الكثير من القضايا النحوية حتى باتت موضع اختلاف بين المعاصرين رفضاً وقبولاً.

وكان للقياس النحوي النصيب الأكبر في العمل ، فقد قسّم النحويون اللفظ العامل على أقسام عدة فجعلوا الفعل أقوى العوامل وتأتي بعده الاسماء على أنواعها ثم الحروف ، وبناء على القول بالعامل وما له من أثر في الكلمات المؤتلفة في الجملة قاسوا بعض الكلم على بعض لمشابهة في وجه من وجوه المقيس والمقيس عليه واعطائه حكمه من ناحية الأثر ومن مصاديق هذا القياس في تراثنا النحوي قياس (لا) النافية على (ليس) المقيس حرف والمقيس عليه فعل. غير متصرف .

افترض الفراء قراءة جملة (يجدوا) في قوله تعالى: (حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ)^{٨٣}

يجدون بثبوت النون ، قال: ("يجدوا" في موضع نصب بأن ، ولو كانت رفعا على أن يجعل "لا" في مذهب "ليس" كأنك قلت: حَزَنًا أن ليس يجدون ما ينفقون)^{٨٤} . ومما

^{٨٣} . التوبة : ٩٢ .

^{٨٤} . معاني القرآن : ٤٤٨/١ .

لا يخفى أن افتراض الفراء بـ (لو كانت) يعني أنها وجه عربي جاز أن ننطق به وليس تكثيرا للقراءات ، وقد كان لافتراض الفراء وقوله بقياس هكذا أثره في كتب المفسرين^{٨٥} ، ولا سيما أنه مثل رأيا للكوفيين ، وقد اسند صحة افتراضه بنظائر قرآنية بوصفها دليلا على ما ذهب اليه ، قال: (ومثله قوله: " أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا"^{٨٦} ، وقوله: " وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ قِئْتَةً"^{٨٧})^{٨٨}.

والحق أن هناك نظائر قرآنية أخرى وجهت على وفق هذا القياس واعطيت (لا) حكم (ليس) منها قراءة (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فَسُوقٌ)^{٨٩} فقد وجهت هذه القراءة على أنها عاملة عمل ليس^{٩٠} ، وذكر النحويون أوجها للاختلاف بين (لا) و (ليس) المحمولة عليها ، منها:

١. أن عملها قليل حتى ادّعى أنه ليس موجودا^{٩١}.

٢. أن ذكر خبرها قليل ، وقد نقل ابن هشام أن الزجاج لم يظفر به وأن عملها خاص بالاسم دون الخبر وقد ردّ ابن هشام قول الزجاج بشواهد ظهر فيها الخبر^{٩٢}.

^{٨٥} . ينظر: الجامع لإحكام القرآن: ٢٢٩/٨ وفتح القدير: ٣٩٣/٢.

^{٨٦} . طه: ٨٩.

^{٨٧} المائدة: ٧١.

^{٨٨} . معاني القرآن: ٤٤٨/١.

^{٨٩} . البقرة: ١٩٧. وهي قراءة أبي جعفر ، ينظر: تفسير البحر المحيط: ٩٦/٢.

^{٩٠} . المحرر الوجيز: ٢٧٢/١.

^{٩١} . ينظر: تفسير البحر المحيط: ٩٦/٢ ومغني اللبيب: ٤٦٤/١.

^{٩٢} . ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٤/١.

٣. أنها لا تعمل الا في النكرات ، خلافا لابن جني وابن الشجري فيما نقله ابن هشام عنهما وأورد شواهد على ظاهر قولهما ، أثبت أنها دخلت على معرفة^{٩٣} .

وللنحويين موقفان من هذا القياس :

أحدهما: قوة حمل (لا) على (ليس) لاشتراكهما في النفي وقد أجازوا حملها على نقيضتها (إنّ) فحملها على النظير أولى^{٩٤} .

والآخر: رأي كان لرضي الدين الاسترابادي ت(٦٨٦هـ) وأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ) فقد ذهبوا الى أن عمل (لا) عمل ليس لم يثبت في كلام العرب وحجتهم في ذلك أوجه الاختلاف بينهما المذكورة آنفاً ، وقد كان ابو حيان أكثر حزماً في رفض هذا القياس وعدّه ما لا بال له وهو قليل جداً^{٩٥} .

نرى الفراء في نهاية افتراضه لهذه القراءة يضع لنا استقراء نحوياً - وهو غاية الافتراض- ، قال: (كلّ موضع صلحت "ليس" فيه موضع "لا" فلك أن ترفع الفعل الذي بعد "لا" وتتصبه)^{٩٦} . والظاهر أنه أراد مجيء "لا" بعد أن وإلا ما وجه النصب في قوله.

وأظن أن لا مجال لإنكار قياس "لا" على "ليس" ولا ضرورة للتمسك بدعوى القلة بعد أن ثبت توجيه قراءات عدة وفقاً لهذا القياس ، فضلاً عن الشواهد من الشعر التي ذكرها النحويون ، ولا مسوّغ أيضاً بالتمسك بدعوى عدم الظفر بالخبر مع وجود أكثر من شاهدين شعريين ذكرهما ابن هشام ، زيادة على ذلك شياع هذا العمل بين النحويين والمفسرين وأصحاب معاني القرآن وإعرابه.

^{٩٣} . المصدر نفسه: ١/٤٦٥ .

^{٩٤} . ينظر: اللباب في علل الإعراب ، العكبري: ١/٤٦٤ .

^{٩٥} . ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/١٦٩ وتفسير البحر المحيط: ١/٦٠ و٢/٩٦

^{٩٦} . معاني القرآن: ١/٤٤٨ .

ولعله زيادة على صحة هذا القياس أن الجمهور ، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه يرون أن "لات" عامله عمل ليس وهي "لا" زيدت عليها التاء ولكن بسياق خاص ، قال سيبويه وقد عقد بابا بعنوان ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع : (أن لات إذا لم تُعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها ، فهي معها بمنزلة ليس ، فإذا جاوزتها فليس لها عمل) ^{٩٧}.

قياس عمل لات على ليس مما لا اختلاف فيه سوى ما نُسب إلى الاخفش أنها "لا" النافية للجنس زيدت عليها التاء ^{٩٨} ، وبهذا يترجح إعمال "لا" عمل ليس في أكثر من حالة: مفردة وعملها عام ، ومزيدة عليها التاء (لات) وعملها خاص ، ولا مجال لقبول حجة من أنكر هذا القياس في العمل ولا سيما أنه قد ثبت لنظيراتها في المعنى (إن و ما) وترجيحي لمثل هذا القياس يأتي إذا ما حاولنا أن نقول بفكرة العامل النحوي ونجاري القدماء في طريقة بحثهم.

ثانياً: قياس الشبه.

افترض الفراء ، والزجاج ، والطوسي ، والطبرسي قراءة لفظة "حطة" في قوله تعالى: (وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) ^{٩٩} حطةً بالنصب ^{١٠٠}.

والرفع قراءة القراء عامة ^{١٠١} ، والنصب قراءة ابراهيم بن ابي عتبة ^{١٠٢} ، وطاووس اليماني ^{١٠٣} ، وابن السميع ^{١٠٤} ، والحسن ابن ابي الحسن ^{١٠٥}.

^{٩٧} . الكتاب: ٣٧٥/٢.

^{٩٨} . ينظر: الكشاف: ٧٣/٤ والتفسير الكبير: ٥٤/٢٦.

^{٩٩} . البقرة: ٥٨.

^{١٠٠} . ينظر: معاني القرآن: ٣٨/١ والتبيان: ٢٦٤/١ ومجمع البيان: ٢٢٨/١.

^{١٠١} . ينظر: الكشاف: ١٧١/١ وزاد المسير: ٧٢/١.

^{١٠٢} . ينظر: تاج العروس: ٢١٨/١٠.

^{١٠٣} . ينظر: زاد المسير: ٧٢/١.

ولم ينسب الفراء قراءة النصب إذ كان سمة كلام العرب غايته ولعله لم يسمعها أو يعلمها من قارئٍ وتبعه في عدم النسبة الأعلام الثلاثة المذكورون آنفاً. والذي يلاحظ على الفراء خلافاً لمن تبعه أنه خرج عن دائرة الافتراض الجائزة إلى الافتراض الواجب في هذه القراءة بعد أن جعل سياق القصة القرآنية وتفسيرها وملابسات المعنيين بالخطاب دليلاً على وجوب النصب ، قال: (ويلغني أن ابن عباس قال: أمروا أن يقولوا: نستغفر الله ؛ فإن يك كذلك فينبغي أن كون "حطة" منصوبة في القراءة)^{١٠٦} .

لم يترك الفراء افتراضه من غير دليل فقد علل وجه النصب ، قال: (لأنك تقول : قلت لا اله إلا الله فيقول القائل : قلت: كلمةً سالحةً ، وإنما تكون الحكاية إذا صلح قبلها إضمار ما يرفع أو يخفض أو ينصب ، فإذا ضمنت ذلك كله فجعلته كلمة كان منصوباً بالقول)^{١٠٧} . الظاهر أن الفراء جعل من قياس الشبه بلغة الفصحاء دليلاً على النصب ويبدو أيضاً أن كثرة النصب في مثل هذا الأسلوب جعله يعبر عنه في القراءة بـ(ينبغي أن تكون) فمقول القول المحكي بجملة (لا اله إلا الله) و(نستغفر الله) في تفسير ابن عباس لـ(حطة) في محل نصب مفعولاً به فحكي القول بمفرد فاستحق النصب لأنه محل حكايته .

ولا أظن الفراء يضعف قراءة الرفع المشهورة بقوله: ينبغي النصب وإنما أراد الأكثر في لغة العرب وهذه الكثرة على هذا الوجه دفعت الزمخشري والنسفي إلى أن يصفها بأنها الأصل^{١٠٨} .

^{١٠٤} . ينظر: المحرر الوجيز: ٤٦٦/٢ .

^{١٠٥} . معاني القرآن ، الفراء: ٣٨/١ .

^{١٠٦} . المصدر نفسه: ٣٨/١ .

^{١٠٧} . معاني القرآن: ٣٨/١ .

^{١٠٨} . ينظر : الكشاف : ١٧١/١ ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ، النسفي: ٤٥/١ .

الذي يلاحظ على اتباع الفراء في افتراضه ومن جعل النصب فيها هو الاصل أنهم رجحوا نصبه على المصدرية ، قال الزمخشري: (وقرأ ابن أبي عبله بالنصب على الأصل ... فإن قلت: هل يجوز أن تنصب حطة في قراءة من نصبها بـ" قولوا " ، على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت : لا يبعد ، والأجود أن تنصب بإضمار فعلها ، وينتصب محل ذلك المضمرب " قولوا ")^{١٠٩}.

والحق أن الزمخشري لم يستبعد وجه المفعول الا أنه رجح وجه المصدرية ولكن ابا حيان الاندلسي رفض قول الزمخشري (لا يبعد) بنصبها على المفعولية ، قال: (وما جوزه ليس بجائز لأن القول لا يعمل في المفردات ، إنما يدخل على الجمل للحكاية ، فيكون في موضع المفعول به ، إلا إن كان المفرد مصدرًا نحو : قلت قولاً ، أو صفة لمصدر نحو : قلت حقاً ... وحطة ليس واحداً من هذه)^{١١٠}.

وردّ الألويسي على ابي حيان رافضاً اعتراضه بعد أن وافق الفراء في توجيهه ، قال: (ولا عبرة بما في "البحر" من المنع ... لأن الظاهر أنهم أمروا أن يقولوا قولاً دالاً على التوبة والندم ... ولا تتوقف التوبة على ذكر لفظة بعينها ، ولهذا قيل : الأوجه في كونها مفعولاً لقولوا ... وحينئذ يزول عن هذا الوجه الغبار)^{١١١}.

يبدو لي أن اعتراض الألويسي وجيه ، ولم يخرج الفراء عن لغة العرب وانما احتكم الى القياس بعد سماع فصحاءهم ومقول القول لم يقع على حطة وانما على معناها المقول بأي عبارة توجب الغفران وليس "حطة" بعينها ولعل معنى "حطة" وحادثتها ، دفع ابن عطية الأندلسي ت(٥٤١هـ) وابن الجوزي ت(٥٩٧هـ) الى استقصاء تفسيرها والمراد منها بثلاثة أقوال^{١١٢}:

احدها: أن يقولوا (لا اله إلا الله) لتخط بها ذنوبهم على قول عكرمة.

^{١٠٩} . الكشاف : ١/١٧١

^{١١٠} . تفسير البحر المحيط: ١/٣٨٤.

^{١١١} . روح المعاني: ١/٢٢٦.

^{١١٢} . ينظر: المحرر الوجيز: ١/١٥٠ وزاد المسير: ١/٧٢.

الثاني: استغفروا الله وقولوا ما يحط ذنوبكم على قول ابن عباس .
الثالث: أن يقولوا هذا الأمر حق كما أعلمنا لآخرين لم يسمهم .

فيرى ابن عطية وابن الجوزي وفيما نقله الأخير عن الطبري أن الأقوال الثلاثة تقتضي النصب^{١١٣} على المفعولية ، فخلاصة توجيه نصبها ثلاثة أقوال:
الأول: أنها مفعول به وهو رأي الفراء والطبري وابن عطية وابن الجوزي والآلوسي ،
والثاني: أنها مفعول مطلق وهو رأي الأخفش نقله الزجاج^{١١٤} والشوكاني^{١١٥} ، ورأي الطوسي ، والزمخشري ، والطبرسي ، والثالث: أنها وصف لمصدر محذوف وهو رأي أبي حيان.

فيظهر مما تقدم ان وجه النصب في هذا الاسلوب عربي فصيح بغض النظر عن الآراء المختلفة فيه ، ولعل السياق القرآني يرجح وجه النصب وتقدير القول بغض النظر عن سبب النزول والحادثة التي رواها ابن عباس وعكرمة ، فيبدو لي ان معنى القول المقدر واضح وجلي من جواب الطلب بلا تكلف في الآية نفسها (نَغْفِرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ) والتقدير قولوا نستغفر الله نغفر لكم خطاياكم وهذا التقدير مما يلزم تقديره بدلالة سياق الفعل (نغفر) ولنا في قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا

خَيْرًا)^{١١٦} دليل ، فسياق السؤال بالإنزال استلزم تقدير الفعل (انزل) (انزل الله خيرا) وجملة الإنزال في محل نصب مقول القول ، فما أشبه هذا بذاك.
ثالثا: قياس الترتيب وعدمه.

^{١١٣} . ينظر: المحرر الوجيز: ١/١٥٠ وزاد المسير: ١/٧٢.

^{١١٤} .فتح القدير: ١/٨٩.

^{١١٥} . معاني القرآن وإعرابه: ١/١٢٦.

^{١١٦} . النحل: ٣٠.

افترض الفراء قراءة لفظة "خالصة" في قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ
الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا)^{١١٧} بالنصب "خالصة"^{١١٨} أو خالصاً* .

أختلف في قراءة لفظة "خالصة" لتصل الى خمس قراءات.

الأولى: قراءة المصحف المذكورة وهي للقراء عامة.

الثانية: "خالصة" بتاء منصوبة وهي قراءة ابن عباس وقتادة والأعرج^{١١٩} .

الثالثة: "خالصاً" منصوبة من دون تاء وهي قراءة سعيد بن جبير^{١٢٠} .

الرابعة: "خالص" مرفوعة من دون تاء وهي قراءة الزهري والأعمش^{١٢١} ، وعبد الله
وابي العالية والضحاك وابن ابي عبل^{١٢٢} .

الخامسة: "خالصه" بضم الصاد والهاء وهي قراءة ابن رزين وعكرمة وابن
يعمر^{١٢٣} .

القياس في لغة العرب أن يأتي الحال مسبوقة بعامله وصاحبه وهو ما يعرف بالرتبة
، هذا الترتيب اللفظي يقتضي ترتيب المعاني في الذهن ، فقد استقرى هذا الترتيب
في لغة الفصحاء أولاً واتفق مع التفكير المنطقي ثانياً ، ليصبح فيما بعد قياساً لكل
من أراد أن يقلده او ينطق على شاكلته .

^{١١٧} .الانعام: ١٣٩.

^{١١٨} .ينظر: معاني القرآن: ٣٥٨/١.

* اختلف الفراء في قراءة هذه اللفظة من حيث التذكير والتأنيث في عودتها على الانعام او على "ما" وهذا
الاختلاف كان سبباً في تعدد قراءاتها وليس مدار البحث تناوله ، ينظر: كتب التفاسير ومعاني القرآن واعرابه

^{١١٩} .ينظر: مجمع البيان: ١٧٣/٤.

^{١٢٠} .المصدر نفسه: ١٧٣/٤.

^{١٢١} .المصدر نفسه: ١٧٣/٤.

^{١٢٢} .ينظر: تفسير البحر المحيط: ٢٣٣/٤.

^{١٢٣} .ينظر: زاد المسير: ٩١/٣.

لكن الفراء ، والأخفش فيما نقل عنه أنهما ذهبا الى جواز تقديم الحال على عامله إذا كان ظرفا بشرط أن يتقدم عليه المبتدأ^{١٢٤} ، وهو قياس أيضا وقد اعترف الفراء أنه قليل في لغة العرب ، قال مفترضاً النصب في "خالصة" : (ولو نصبت الخالص والخالصة على القطع وجعلت خبر ما في اللام التي في قوله "لِذِكْرِنَا" كأنك قلت: ما في بطون هذه الإنعام لذكورنا خالصا وخالصة ... والنصب في هذا الموضوع قليل ؛ لا يكادون يقولون: عبد الله قائما فيها ، ولكنه قياس)^{١٢٥} . ومصطلح القطع عند الفراء يريد به الحال^{١٢٦} .

الظاهر من قول الفراء وما نُقل عن الأخفش أن تقديم الحال على عامله وخرق الرتبة أسلوب يمكن أن يُقاس عليه مع قلته في العربية ، فأصبح لدينا قياسان: قياس الترتيب في الحال وعامله وهو رأي الجمهور ، وقياس عدم الترتيب وهو رأيهما.

افتترض قراءة النصب في "خالصة" على أنه حال متقدم على عامله الظرف هو الوجه الثاني الذي ذكره الطبرسي والقرطبي وابو حيان ، وأما أوله فعلى أنه حال من المضمرة في الظرف الذي جرى صلة لـ"ما" والمعنى "الذي في بطون هذه الأنعام خالصة" وخبر الموصول "لِذِكْرِنَا"^{١٢٧} .

هذا التوجيه يتفق مع رأي الجمهور الذين لا يجيزون تقديم الحال على عامله الظرف ويبقى قياسهم سليما ، ولهم توجيه آخر على أنه مصدر مؤكد^{١٢٨} .

للاطلاع على حقيقة توجيهات المفسرين للآية الكريمة بعد نصب "خالصة" في القراءة فالأولى رجع البحث الى أهله لنتبين الأمر ، فقد نقل لنا رضي الدين

^{١٢٤} . ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢٤/٢ .

^{١٢٥} . معاني القرآن: ٣٥٨/١ .

^{١٢٦} . ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره ، د. عوض حمد القوزي: ١٧٠ .

^{١٢٧} . ينظر: جامع البيان : ٩٥/٧ ومجمع البيان : ١٧٣/٤ وتفسير البحر المحيط: ٢٣٣/٤ .

^{١٢٨} . ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، البيضاوي: ٤٥٧/٢ .

الاسترابادي الاختلاف في جواز تقديم الحال على عامله الظرف ، قال: (وفي هذا خلاف، فسيبويه لا يجيزه أصلا نظرا إلى ضعف الظرف ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو: زيد قائما في الدار، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف ، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد)^{١٢٩}.

حجة المانعين وهم الجمهور أن الظرف ليس له قوة التصرف ؛ لأنه فرع في العمل والأصل للفعل وما كان فرعا ضعف عمله ، ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معناه ؛ لأنه كالمفعول وإذا كان العامل غير فعل لم يجز أن تقدم الحال عليه لأنه ومثله لا يعمل في المفعول^{١٣٠}.

أما حجة المجوزين فقياس وسماع ، أما القياس فمن وجهين: أحدهما: أن الظرف متعلق بالفعل فكأن الفعل ملفوظ به^{١٣١}، والظاهر أنها حجة ضعيفة فلا يقاس عمل الظاهر بعمل المقدر المتعلق فضلا عن أن الظرف فرع في العمل على الفعل ولا بدّ من انحطاط رتبة الفرع على الأصل.

الثاني: أن تقديم أحد الجزأين كتقديمهما لتوقف المعنى عليهما^{١٣٢} ، هذه الحجة يمكن أن تقال في المعاني البلاغية ، والبلاغيون يأخذون المعاني بعد القياس على لغة العرب في ترتيب ألفاظ الأساليب على الأفضى والأكثر ولا تخرق الرتبة على القليل أو النادر من لغة العرب.

أما السماع فلم يذكر لنا الفراء شاهدا على تقديم الحال على عامله إلا أنه مثل لنا (عبد الله قائما فيها) وجعل من القراءة التي افترضها في نصب "خالصة" شاهدا عليها وقد ثبت أنها مقروءة فصحّ أن تكون شاهدا قرائيا ، والقراءات دليل سماعي من أدلة الصناعة النحوية .

^{١٢٩} . شرح الرضي على الكافية : ٢٤/٢ .

^{١٣٠} . ينظر: الأصول في النحو ، ابن السراج: ٢١٨/١ .

^{١٣١} . ينظر: أصول النحو: ٢٩٠/١ .

^{١٣٢} . المصدر نفسه: ٢٩٠/١ .

ويمكن أن نسند مذهب الفراء والاختش بأدلة سماعية أخرى ، وهي نوعان:
القرآن وقراءاته ، وشواهد شعرية .

أما القرآن فقوله تعالى: (**وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِهٖ فُؤَادِكِ**)^{١٣٣} ووجهت
(**كَلَّا**) في أحد وجوهها الإعرابية على أنها حال من (**مِنْ أَنْبَاءِ**) أو من (**بِهِ**)^{١٣٤} .

أما القراءات فقراءة (**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**)^{١٣٥} فخرجت القراءة على أن
(**مَطْوِيَّاتٍ**) حال تقدم على عامله (**بِيَمِينِهِ**)^{١٣٦} ، وقراءة (**هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ**
لَكُمْ)^{١٣٧} بنصب أظهر على أنها حال تقدم على عامله (**لَكُمْ**)^{١٣٨} ، وقراءة (**إِنَّا كَلَّا فِيهَا**)^{١٣٩}
بنصب (**كَلَّا**) على أنها حال تقدم على عامله (**فِيهَا**)^{١٤٠} .

أما السماع الشعري فقول النابغة^{١٤١} :

^{١٣٣} . هود : ١٢٠ .

^{١٣٤} . ينظر : البحر المحيط : ٥ / ٢٧٣ وروح المعاني : ٧ / ٦٦ .

^{١٣٥} . وهي قراءة عيسى بن عمر والجحدري ، ينظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، الثعالبي : ٢ / ٢٥٠
وفتح القدير : ٤ / ٤٧٥ وقراءة المصحف المشهورة (مطويات) الزمر : ٦٤ .

^{١٣٦} . ينظر : تفسير البحر المحيط : ٦ / ٧١ و الجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٥ / ٧٧ .

^{١٣٧} . وهي قراءة الحسن وعيسى بن عمر ومحمد بن مروان وسعيد بن جبير وزيد بن علي ، ينظر : المحرر
الوجيز : ٣ / ٩٤ وفتح القدير : ٢ / ١٤٥ وقراءة المصحف المشهورة (أَطْهَرُ) هود : ٧٨ .

^{١٣٨} . ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ١٩٤ و البحر المحيط : ٥ / ٢٤٧ .

^{١٣٩} . وهي قراءة ابن السميع وعيسى بن عمر ، ينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٥٦٤ وقراءة المصحف
المشهورة (**كَلَّا**) غافر : ٤٨ .

^{١٤٠} . مما تجدر الإشارة إليه أن الفراء لم يعد قراءة النصب (**كَلَّا**) حالا بل توكيدا والتزم الاختش على أنه حال
، ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٤٤٩ وروح المعاني : ٤٤ / ٧٥ .

^{١٤١} . ينظر : البحر المحيط : ٧ / ٤٤٩ وروح المعاني : ٤٤ / ٧٥ وديوانه : ١٠٨ .

رهط ابن كوزٍ محقبي ادرعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار
على أن (محقبي) حال تقدم على عامله (فيهم).
وقول بعض الطائيين^{١٤٢}:

دعا فأجبنا وهو بادي ذلةٍ لديكم فكان النصر غير قريب
على أن (بادي ذلةٍ) حال تقدم على عامله (لديكم).
وأظن أن تزامم الأدلة السماعية أصبحت أقوى في الحجة من دليل الفراء
والاخفش القياسي الضعيف.

^{١٤٢} . ينظر: البحر المحيط: ٩٩/٧ وفيه رواية أخرى ، ينظر: شرح التصريح: ٣٨٥/١.

النتائج

كلُّ رحلة قرآنية لا بدَّ أن يباركها الله - إن خلصت النية - وأرجو أن تكون كذلك وكلُّ رحلة في لغة العرب لا بدَّ من أن يحيط بها التوفيق ؛ لقداسة حروفها وكلماتها وتراكيبها التي اختارها الله لينطق بها - إن صدقت أهدافها - وأتمنى ذلك ، فبين رحلتين: قرآنية ولغوية منَّ الله سبحانه وتعالى على البحث وصاحبه بهذه القطوف:

١. رائد الافتراض الأول هو سيبويه ، والمؤسس الحقيقي لهذه الظاهرة والقائم بأعبائها هو الفراء ، والمفترضون من بعده عيال عليه دلالة ذلك أن الفراء فرض نفسه على البحث وكان له الحصة الكبرى من بين المفترضين في المقدمات والنتائج.

٢. أسس سيبويه والفراء وأتباعهما منها استقرائيا لاستقصاء لغة العرب في ضوء المصدر السماعي الأول القرآن الكريم وهو منهج افتراض القراءة المنبثق من المصدر السماعي الثاني القراءات القرآنية .

٣. هذا المنهج في استقراء اللغة كان طريقا للمشاركة في إرساء قواعد العربية وتنعيد ضوابطها.

٤. يعد الفراء وأتباعه المتقدمون الآخذون بهذا المنهج من أوائل الذين جعلوا القرآن الكريم مصدرا أساسا من مصادر اللغة على نحو التنفيذ العملي ، وتقديمه على المصادر الأخرى ، بل هو المنطلق لقواعد العربية ومصادرها في وقت كان الشعر عند أقرانهم من اللغويين هو المصدر الأول ، بل كان القرآن يعرض على القواعد وليس العكس.

٥. فكرة افتراض القراءة ساعدت كثيرا في تدعيم ملامح الدرس الكوفي عن طريق معاني الفراء بوصفه كتاب الكوفيين الأول في اللغة والنحو ، فقد كان الافتراض وسيلة من وسائل ميّز منهج الكوفة إزاء منهج البصرة ولا سيما في تعاملهم مع أصول النحو ، فضلا عن نطق المصطلح الكوفي في بحث الافتراض.

٦. نستنتج من هذا المنهج أن أصحابه المفترضين قد حددوا موقفهم من قضية الاختلاف في اعتماد القراءات القرآنية مصدرا من مصادر اللغة ، فمن يعتمد القراءة المفترضة وسيلة لبناء القواعد فالأولى أن يأخذ بالقراءات المقروءة فعلا.

٧. من القضايا المهمة التي يمكن أن ترصد في منهجهم أنهم لا يكتفون بذكر دليل واحد وإنما يسترسلون في أدلة الصناعة السماعية ، فقد يستدلون لافتراض ما بشاهد قرآني ويتبعه آخر شعري ويردونه بثالث نثري أما إذا ثبت أن الافتراض أصله قراءة واقعة فتجتمع أربعة أدلة سماعية في تقرير تلك المسألة ، وقد يجتمع دليل سماعي وآخر قياسي في قضية واحدة.

٨. ظهر في مقدمات البحث أن المفترضين قد يلجؤون الى السياق القرآني وتحديدًا السياق اللفظي لتقوية صحة الافتراض إذا كان دليلهم السماعي هو القرآن أو قراءاته.

٩. ومن النتائج المنهجية أيضا أن أغلبهم لا يكتفون بالافتراض فحسب وإنما يوجهونه ذاكرين الأوجه الإعرابية المحتملة ، فضلا عن إبداء آرائهم فيها رفضا لبعضها وقبولا لبعضها الآخر.

١٠. المفترضون للقراءات يتابعون الفراء في الأعم الأغلب والسبب في ذلك أنه المؤسس الحقيقي لهذه الفكرة أولا والمكثر فيها ثانيا.

١١. الذي يلاحظ على المفسرين ومؤلفي معاني القرآن أنهم يعاملون القرآن والقراءات على السواء فقد يصفون القراءات بقولهم (قال تعالى) وأعني بالقرآن قراءة المصحف المشهورة بينما حفص عن عاصم وما عداها قراءة ، نستنتج من ذلك أن القرآن والقراءات عند المتقدمين حقيقة واحدة وليس هما حقيقتين متغايرتين على نحو ما هو عليه الاختلاف بين المتأخرين المعاصرين في هذه الحقيقة بدلالة أن المفترضين القدماء قد يفترضون قراءة معينة لغرض العربية فيتنفق افتراضهم مع قراءة المصحف المشهورة وشاهدهم الذي ذكروه بوصفه قرآنا هو قراءة لأحد السبعة غير عاصم ، يظهر من ذلك أن قراءة المصحف المشهورة بينما لم تكن هي المصحف المعروفة حفص عن عاصم في القرن الثاني والثالث الهجريين في أقل تقدير وإلا لماذا يفترضون قراءة والمصحف عليها ؟.

١٢. القياس دليل من أدلة صناعة قواعد اللغة ووسيلة من وسائل نموها ، فكان له الأثر الواضح في افتراض القراءة ولا سيما أقيسة النزعة العقلية

المتتملة ترتيب الألفاظ ذهنيا وفكرة الأثر والمؤثر وقضية المحذوف في الكلام والأصل ذكره وغيرها من دواعي التفكير المنطقي المفروض على منطق اللغة ، والافتراض أيضا كان له الأثر في تقوية الاقيسة والعمل بموجبها والتوسع في استعمالها.

١٣. وأخيرا أقول: إن كانت القراءات القرآنية سنة متبعة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - روايةً وثبتنا فالافتراض سنة اللغويين والنحويين المتبعة لكلام الفصحاء استقراء وتدبرا.